بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب و لم يجعله له عوجا، بل أنزله قيما، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه المستكملين الشرفا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

وبعد:

فتحقيقا للصفات التي جعلها الله ربُّ العالمين عَلَمًا على المفلحين الناجين من الخسران في الدنيا والآخرة حيث قال سبحانه: ﴿ وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ﴾ العصر: ١ - ٣ فمن تخلفت منه صفة من هذه الصفات كان فيه من الخسران بقدر ما تخلف منه؛ فلابد من التواصي بالحق، والتواصي بالصبر.

وتحقيقا لما أخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن الدين النصيحة بأسلوب الحصر والقصر الذي يشعر بأنه لا أهم في دين الله من النصيحة فبها تستقيم أمور العباد والبلاد، وهي بحسبها إن جهرا فجهرا، وإن سرا فسرا.

والتزاما لمنهاجنا الذي يأمرنا بالرد على كل مخالفة ولو كانت من بعض أهل السنة، حيث لا معصوم بعد الرسول صلى الله عليه وسلم، فكل عالم فضلا عن طالب علم أو داعية مهما بلغت رتبته وعلت منزلته وسمت همته؛ فجائز عليه الخطأ والغفلة والتقصير والتفريط، فمهما كان حريصا على الاستقامة فلابد له من زلة؛ فلكل جواد كبوة، ولكل عالم هفوة، ولكل صارم نبوة.

ولا يعني ذلك قبولها والتسليم بها، بل لابد من ردها فزلة العالِم يزل بها عالَم كما قال شيخ الإسلام –رحمه الله–: "احذروا زلة العالم؛ فإنه إذا زل: زل بزلته عالم"[1].

بل إنها بداية هدم الإسلام، قال زياد بن حدير –رحمه الله–:" قال لي عمر –رضي الله عنه–: هل تعرف ما يهدم الإسلام؟. قلت: لا. قال: يهدمه زلة عالم وجدال منافق بالكتاب وحكم الأئمة المضلين"[2].

وقال الشاطبي –رحمه الله–: "قد حذر السلف الصالح من زلة العالم وجعلوها من الأمور التي تهدم الدين؛ فإنه ربما ظهرت فتطير في الناس كل مطار فيعدونها دينا وهي ضد الدين، فتكون الزلة حجة في الدين"[3].

فينبغي بيانها وردها، وفي الوقت ذاته وفي الزمان عينه لا يُسقط صاحبها بل نصحه أحسن، ويكون بالتي هي أحسن.

قال شيخ الإسلام –رحمه الله–: "ما من أحد من أعيان الأمة من السابقين الأولين ومن بعدهم إلا ولهم أقوال وأفعال خفي عليهم فيها السنة، وهذا باب واسع لا يحصى، مع أن ذلك لا يغض من أقدارهم ولا يسوغ اتباعهم فيها "[4].

لكن ينبغي الرد على خطأهم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–: "ولهذا وجب بيان حال من يغلط في الحديث والرواية، ومن يغلط في الرأي والفتيا، ومن يغلط في الزهد والعبادة، وإن كان المخطئ المجتهد مغفورا له خطؤه وهو مأجور على اجتهاده، فبيان القول والعمل الذي يدل عليه الكتاب والسنة واجب؛ وإن كان في ذلك مخالفة لقوله وعمله، ومن علم منه الاجتهاد السائغ فلا يجوز أن يذكر على وجه الذم والتأثيم له؛ فإن

---

[1] مجموع الفتاوى (٢٠ / ٢٧٤).
[2] سنن الدارمي رقم: (٢١٤).
[3] الاعتصام (٢ / ٣٤٩).
[4] الفتاوى الكبرى (٣ / ١٧٨).

الله غفر له خطأه، بل يجب – لما فيه من الإيمان والتقوى – موالاته ومحبته والقيام بما أوجب الله من حقوقه من ثناء ودعاء وغير ذلك"[٥].

وهذا هو الفرق بين الرد على أهل السنة والرد على أهل البدعة، فأهل السنة تحفظ لهم مكانتهم وقدرهم، ويرد خطأهم، وأهل البدعة يحذر منهم ومن أقوالهم وأفعالهم.

ثم إنه ينبغي التفريق بين الرد على القول، وبين الحكم على قائله، فعند الرد على كلام ما؛ ينظر إليه مجرد عن المقاصد والنيات، لا اعتبار بمقصد القائل أو نيته، بخلاف الحكم على القائل أو المتكلم بالبدعة أو الفسق أو الكفر، فيجب غالبا النظر في قصده وغير ذلك من إقامة الحجة باستيفاء الشروط وانتفاء الموانع.

وإذا كان ذلك كذلك فهذا أوان الشروع في المقصود فأسأل الله الودود أن يرزقني التوفيق والسداد والإخلاص في القول والعمل إنه ولي ذلك والقادر عليه.

---

٥ مجموع الفتاوى (٢٨ / ٢٣٣).

الوقفة الأولى: مع الشيخ هشام البيلي -وفقه الله-.

انتشر على الشبكة العنكبوتية في مواقع التواصل الاجتماعية والمنتديات العلمية مقطع للشيخ هشام بن فؤاد البيلي -وفقه الله عز وجل- بعنوان: "نحن مع جيشنا ما دام مع شرعنا".

وهذه الكلمة وإن لم ترد على لسان الشيخ في هذا المقطع ولا في غيره -حسب علمي- غير أنها وجدت على موقعه الرسمي، وما يوجد على الموقع الرسمي شأنه شأن ما يقوله الشيخ بلسانه أو يكتبه ببنانه، لا سيما وأن الشيخ البيلي -وفقه الله- صرح أنه مسؤول عما ورد على هذا الموقع والقائم عليه![٦].

وعليه فكان لابد من البيان، والحقيقة أن هذه الكلمة مجملة تحتمل باطلا في نفيها وإثباتها.

والإجمال في قوله: "مع" المتعلق بالجيش والمتعلق بالشرع، فما المقصود بهذه المعية؟

ما المقصود بنحن مع جيشنا؟ هل هي بمعنى السمع والطاعة؟ أم بمعنى البيعة؟ أم بمعنى عدم الخروج عليه؟

وما المقصود بهذا الشرط "ما دام مع شرعنا" معه أي: ناصره ؟ أم معه أي: يأمر وينهى على حسبه؟ أم معه أي: اتجاهه ومقصده؟.

وما هو مفهوم هذا الشرط ؟ فإن لم يكن معه؟ فهل سنخرج عليه؟ أم لن نسمع له ونطيع؟ أم ماذا؟.

---

[٦] قال لي بعض الإخوة أن الشيخ -وفقه الله- نزع هذا المقطع من على موقعه، لكن هذا خبر غير دقيق فهي ما تزال موجودة إلى لحظة كتابة هذا الرد، لكن ربما نزعت من على الصفحة الرئيسية، غير أنها موجودة على الموقع على هذا المسار:

الموقع الرسمي للشيخ هشام البيلي>> الصفحة الرئيسية>> ملفات وقضايا مهمة>> الملفات السلفية {لقضايا المنهج}>> ملف الأسئلة والأجوبة السلفية في فقه أحداث مصر الجارية>> تجدون أجوبة سلفية عن جميع مسائل المرحلة الحالية>> نحن مع جيشنا ما دام مع شرعنا.

وعليه فقد ظهر ما في هذه الكلمة من إجمال، والأمر كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية —رحمه الله-: "فلما كان اللفظ قد صار يفهم منه معان بعضها حق، وبعضها باطل: صار مجملا"[٧].

ولقد ذم أهل السنة الإجمال ومنعوا التكلم به فهو أصل البلاء وسبب كثير من الخلاف الحاصل بن العباد ومورد الضلال والإضلال كما قال ابن القيم —رحمه الله-: "أصل بلاء أكثر الناس من جهة الألفاظ المجملة التي تشتمل على حق وباطل فيطلقها مَنْ يريد حقها، فينكرها مَنْ يريد باطلها، فيرد عليه مَنْ يريد حقها؛ وهذا باب إذا تأمله الذكي الفطن رأى منه عجائب، وخلصه من ورطات تورط فيها أكثر الطوائف"[٨].

وقال شيخ الإسلام —رحمه الله-: "ثم التعبير عن تلك المعاني إن كان في ألفاظه اشتباه أو إجمال عبر بغيرها أو بين مراده بها بحيث يحصل تعريف الحق بالوجه الشرعي، فإن كثيرا من نزاع الناس سببه ألفاظ مجملة مبتدعة ومعان مشتبهة حتى تجد الرجلين يتخاصمان ويتعاديان على إطلاق ألفاظ ونفيها"[٩].

وقال –رحمه الله-: "فالسلف والأئمة لم يكرهوا الكلام لمجرد ما فيه من الاصطلاحات المولدة كلفظ "الجوهر" و "العرض" و "الجسم" وغير ذلك، بل لأن المعاني التي يعبرون عنها بهذه العبارات فيها من الباطل المذموم في الأدلة والأحكام ما يجب النهي عنه لاشتمال هذه الألفاظ على معان مجملة في النفي والإثبات"[١٠].

وقال أيضا —رحمه الله-: "فليس لأحد أن يبتدع اسما مجملا يحتمل معاني مختلفة لم ينطق به الشرع ويعلق به دين المسلمين ولو كان قد نطق باللغة العربية فكيف إذا أحدث اللفظ معنى آخر"[١١].

---

[٧] مجموع الفتاوى (١٠٦/١).

[٨] شفاء العليل ص: (١٣٦).

[٩] مجموع الفتاوى (١١٤/١٢).

[١٠] مجموع الفتاوى (٣٠٧/٣).

[١١] مجموع الفتاوى (٣١٨/١٧).

قال ابن القيم –رحمه الله–: " إن هؤلاء المعارضين للكتاب و السنة بعقلياتهم، التي هي في الحقيقة جهليات، إنما يبنون أمرهم في ذلك على أقوال مشتبهة محتملة، تحتمل معاني متعددة، ويكون ما فيها من الاشتباه في المعنى، والإجمال في اللفظ يوجب تناولها بحق وباطل، فبما فيها من الحق يَقْبَلُ –مَن لم يُحِطْ بها علما– ما فيها من الباطل، لأجل الاشتباه والالتباس، ثم يعارضون بما فيها من الباطل نصوص الأنبياء، وهذا منشأ ضلال من ضل من الأمم قبلنا، وهو منشأ البدع كلها، فإن البدعة لو كانت باطلا محضا لَمَا قبلت، ولبادر كل أحد إلى ردها وإنكارها، ولو كانت حقًّا محضًا لم تكن بدعة، وكانت موافقة للسنة، ولكنها تشتمل على حق وباطل، ويلتبس فيها الحق بالباطل، كما قال تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ البقرة: ٤٢.

فنهى عن لبس الحق بالباطل وكتمانه، ولبسه به خلطه به حتى يلتبس أحدهما بالآخر، ومنه التلبيس، وهو التدليس والغش، الذي يكون باطنه خلاف ظاهره، فكذلك الحق إذا لبس بالباطل يكون فاعله قد أظهر الباطل في صورة الحق، وتكلم بلفظ له معنيان: معنى صحيح، ومعنى باطل، فيتوهم السامع أنه أراد المعنى الصحيح، ومراده الباطل، هذا من الإجمال في اللفظ.

وأما الاشتباه في المعنى فيكون له وجهان، هو حق من أحدهما، وباطل من الآخر، فيوهم إرادة الوجه الصحيح، ويكون مراده الباطل، فأصل ضلال بني آدم من الألفاظ المجملة، والمعاني المشتبهة، ولا سيما إذا صادفت أذهانا مخبطة، فكيف إذا انضاف إلى ذلك هوى وتعصب؟ فسل مثبت القلوب أن يثبت قلبك على دينه، وأن لا يوقعك في هذه الظلمات"[١٢]

وقال –رحمه الله – في نونيته:

وعليك بالتفصيل والتبين فالـــ   إجمال والإطلاق دون بيان

قد أفسدا هذا الوجود وخبطا الـــ   أذهان والآراء كل زمان

[١٢] الصواعق المرسلة (٣/٩٢٥).

قال العـــلامة عبد اللطيف آل الشيخ رحمه الله: "فإن الإجمال والإطلاق وعدم العلم بمعرفة مواقع الخطاب وتفاصيله يحصل به من اللبس والخطأ وعدم الفقه عن الله ما يفسد الأديان، ويشتت الأذهان، ويحول بينها وبين فهم السنة والقرآن"[١٣].

وقال العلامة محمد خليل هراس –رحمه الله–: "فيجب أن تفرق وتميز بين الأمرين، وأن لا تحكم حكما إجماليا مطلقا دون تفصيل فإنه ما أفسد هذا الوجود وأوقع الشجار والنزاع بين الطوائف وأضل العقول والأفكار إلا عدم التفصيل والبيان، والتحديد لمعاني الألفاظ المجملة التي قد يقع في معانيها احتمال واشتباه.

وبعض هذه المعاني يكون صحيحا مرادا، وبعضها يكون فاسدا غير مراد، فتتشبث طوائف المبتدعة بتلك المعاني الفاسدة، وتفسير الألفاظ بها فتقع في الضلال، ولهذا كان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يعنى بتحديد معاني الألفاظ عند مناقشته لفرق الزيغ والضلال ويطالبهم بتحديد مرادهم منها، وهذا تلميذه النابغة يوصي بما أوصى به شيخه، مبينا أن الفساد كله إنما ينشأ عن الإطلاق والاجمال"[١٤]

ولذلك كله كان لابد من التزام ألفاظ ونصوص الشريعة؛ فإن مما ينبغي عند الحديث في المسائل الشرعية؛ استعمال الألفاظ الشرعية، بمدلولاتها الشرعية![١٥]، وترك المصطلحات الحادثة التي ينتج عنها من النِّزاع ما ينتج، ويحصل بسببه من الخلاف ما يحصل، قال العلامة ابن أبي العز الحنفي –رحمه الله–: "والتعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية النبوية الإلهية هو سبيل أهل السنة والجماعة"[١٦].

---

[١٣] أصول وضوابط في التكفير ص: (١٧).

[١٤] شرح نونية ابن القيم (١/١٤٣).

[١٥] وهذا قيد من الأهمية بمكان؛ فبعض الفرق يستعمل الألفاظ الشرعية بغير مدلولها الشرعي التي وضعت له، كما هو الحال عند المعتزلة في أصولها كالتوحيد الذي أرادت به نفي الصفات، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي أرادت به الخروج على الحكام وهكذا، فلابد من استخدام المصطلحات الشرعية بمدلولاتها التي وضعها الشارع، فانتبه!.–

[١٦] شرح العقيدة الطحاوية، ص: (٣٣).

قال شيخ الإسلام –رحمه الله-: "الواجب إطلاق العبارات الحسنة وهي المأثورة التي جاءت بها النصوص، والتفصيل في العبارات المجملة المشتبهة"[17].

وقال الإمام ابن القيم –رحمه الله-: "فتولد من هجران ألفاظ النصوص والإقبال على الألفاظ الحادثة وتعليق الأحكام بها على الأمة من الفساد ما لا يعلمه إلا الله؛ فألفاظ النصوص عصمة، وحجة بريئة من الخطأ والتناقض والتعقيد والاضطراب"[18].

فإذا قال قائل: لماذا لا تحملون المجمل على المفصل من حاله وأقواله الأخرى الصريحة الواضحة التي لا تحتمل؟!

أقول: هذه المسألة احتدم فيها الخلاف، واشتد فيها النزاع، وقد ابتدع الكلام بها مصطفى بن اسماعيل المصري المعروف بأبي الحسن[19] المأربي –هداه الله-، ورد عليه العلماء كنجم الجنوب العلامة الشيخ النجمي –رحمه الله-، وحامل لواء الجرح والتعديل العلامة الشيخ ربيع بن هادي –حفظه الله-، وغيرهما، والكلام فيها يطول، وقد تكلمت فيها -بفضل الله- في بحث موسع لا يتسع المقام لذكره! غير أني أكتفي ببعض الاقتباسات المختصرة فأقول:

إن من أبطل الباطل، وأعظم أسباب الضلال: إنزال القواعد الخاصة بكلام المعصوم مع غير المعصوم، من ذلك قواعد دفع التعارض الظاهري بين نصوص الكتاب والسنة؛ فإن هذه القواعد إنما وضعت لأصل عظيم، وهو أن الكتاب حق، والسنة حق، ولا يتعارضان بحال من الأحوال، قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ النساء:٨٢.

ولا يسوى بين كلام المعصوم وغيره فليست ثمة تعارض أبدا بين نصوص الشريعة، وإنما التعارض في ظاهر الأمر من نظر المجتهد، لذلك وضع أهل العلم هذه القواعد لدفع

---

١٧ مجموع الفتاوى (٨/٢٩٤).

١٨ إعلام الموقعين (٤/١٧٠).

١٩ ويمكنك أن تستبدل الحاء والسين بالفاء والتاء، حتى تقف على حقيقة الرجل!.

ظاهر التعارض، فهي خاصة بكلام المعصوم وأما غير المعصوم فجائز عليه التناقض والاضطراب والاختلاف والسهو والغفلة.

قال شيخ الإسلام –رحمه الله–: "فإن الناس في نقل مذاهب الأئمة قد يكونون بمترلتهم في نقل الشريعة، ومن المعلوم: أن أحدهم يقول: حكم الله كذا، أو حكم الشريعة كذا بحسب ما اعتقده عن صاحب الشريعة؛ بحسب ما بلغه وفهمه، وإن كان غيره أعلم بأقوال صاحب الشريعة وأعماله وأفهم لمراده.

فهذا أيضا من الأمور التي يكثر وجودها في بني آدم، ولهذا قد تختلف الرواية في النقل عن الأئمة، كما يختلف بعض أهل الحديث في النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم لكن النبي صلى الله عليه وسلم معصوم؛ فلا يجوز أن يصدر عنه خبران متناقضان في الحقيقة، ولا أمران متناقضان في الحقيقة إلا وأحدهما ناسخ والآخر منسوخ، وأما غير النبي صلى الله عليه وسلم فليس بمعصوم، فيجوز أن يكون قد قال خبرين متناقضين، وأمرين متناقضين و لم يشعر بالتناقض"[٢٠].

وقال –رحمه الله–: "الأقوال نوعان: أقوال ثابتة عن الأنبياء؛ فهي معصومة، يجب أن يكون معناها حقاً، عرفه من عرفه، وجهله من جهله. والبحث عنها إنما هو عما أرادته الأنبياء. فمن كان مقصوده معرفة مرادهم من الوجه الذي يعرف مرادهم فقد سلك طريق الهدى، ومن قصد أن يجعل ما قالوه تبعاً له؛ فإن وافقه قبله وإلا رده، وتكلّف له من التحريف ما يسميه تأويلاً، مع أنه يعلم بالضرورة أنّ كثيراً من ذلك أو أكثره لم ترده الأنبياء، فهو محرف للكلم عن مواضعه، لا طالب لمعرفة التأويل الذي يعرفه الراسخون في العلم.

النوع الثاني: ما ليس منقولاً عن الأنبياء، فمن سواهم ليس معصوماً، فلا يقبل كلامه ولا يرد إلا بعد تصور مراده ومعرفة صلاحه من فساده"[٢١].

---

[٢٠] مجموع الفتاوى (٤/١٦٨).

[٢١] مجموع الفتاوى (٤/ ١٩١-١٩٢)

وقال -رحمه الله-: "والجواب من وجوه: أحدها: أن تقول إنّ كلام الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم لا يكون إلا حقاً وصدقاً، ولا يكون فيه شيء يعلم بطلانه بصريح العقل؛ وإنْ كان فيه ما يعجز العقل عن معرفته بدون إخبار الأنبياء.

ولا يكون كلام النبي الذي يخبر به مناقضاً لكلامه في موضع آخر، ولا لكلام سائر الأنبياء، بل كل ما أخبرت به الأنبياء فهو حق وصدق، يصدق بعضه بعضاً، وقد أوجب الله علينا أن نؤمن بكل ما أخبروا به، وحكم بكفر من آمن ببعض ذلك، وكفر ببعضه؛ فما علم بصريح العقل لا يناقض ما علم بالنقل الصحيح عن الأنبياء، وما علم بالنقل الصحيح عن بعضهم لا يناقض ما علم بالنقل الصحيح عن غيره"[٢٢].

وعليه فلا يصح تأويل كلام غير المعصوم بل يتعامل معه بظاهره، ونقل البقاعي -رحمه الله في "تنبيه الغبي على كفر ابن عربي"[٢٣] قول العراقي والذهبي -رحمة الله عليهما- أنه لا يؤول غير كلام المعصوم ثم نقل العراقي الإجماع على ذلك.

قلت: وهو كذلك فقد أجمع أهل العلم على أنه لا يؤول غير كلام المعصوم، قال الإمام الشوكاني -رحمه الله-: "أجمع المسلمون أنه لا يؤول إلا كلام المعصوم"[٢٤].

ودليل الإجماع على ما مضى من كلام شيخ الإسلام قول الله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ النساء: ٨٢

قال الإمام البغوي -رحمه الله-: "لأن ما لا يكون من عند الله لا يخلو عن تناقض واختلاف"[٢٥].

---

[٢٢] الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٣/ ٢٣٨)

[٢٣] تنبيه الغبي ص (١٣٦) بواسطة أضواء إسلامية للشيخ ربيع بن هادي المدخلي -حفظه الله-.

[٢٤] الصوارم الحداد ص (٣١).

[٢٥] معالم التتريل (٢/٢٥٤).

قال العلامة الشوكاني –رحمه الله- تفسيرا للآية: "وهذا شأن كلام البشر لا سيما إذا طال، وتعرّض قائله للإخبار بالغيب، فإنه لا يوجد منه صحيحاً مطابقاً للواقع إلا القليل النادر"[٢٦].

ومن الأدلة في مسألتنا خاصة قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُواْ ۗ وَلِلْكَـٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ البقرة: ١٠٤]، وفي هذه الآية دلالة على عدم حمل المجمل على المفصل في غير كلام المعصوم، إذ لم يأخذهم الله بما علم من حالهم ولا ما علم من قصدهم الحسن!، ﴿ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾ آل عمران: ١٥٤].

وقال صلى الله عليه وسلم للصحابي الذي قال: ((ما شاء الله وشئت))، فرد عليه صلى الله عليه وسلم إطلاقه هذا لما اشتمل من باطل التسوية بين الله عز وجل ورسوله، مع ما يعلم صلى الله عليه وسلم من حال هذا الصحابي، وما يعلم من حسن قصده فقال: ((**أجعلتني لله ندا، قل: ما شاء الله وحده**))[٢٧].

وغير ذلك من الأدلة كحديث الخطيب وغيره، ومما يؤكد هذا من أقوال الصحابة من أن التعامل مع الناس بحسب الظاهر وأن الله يتولى السرائر ما قال الفاروق عمر بن الخطاب –رضوان الله عليه–: "إن أناسا كانوا يُؤخذون بالوحي في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإن الوحي قد انقطع، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيرا أمناه وقربناه، وليس إلينا من سريرته شيء، الله يحاسبه على سريرته، ومن أظهر لنا سوءاً لم نأمنه و لم نصدقه، وإن قال: إن سريرته حسنة"[٢٨].

ونؤكد على ما مضى من التفريق بين الحكم على الكلام والحكم على المتكلم به، كما قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ –رحمه الله-: "وأهل العلم يبحثون مع

---

[٢٦] فتح القدير (٢/١٨٠).

[٢٧] أخرجه البخاري في الأدب المفرد برقم (٧٨٣)، وصححه العلامة الشيخ الألباني –رحمه الله-.

[٢٨] صحيح البخاري رقم: (٢٤٤٧).

المتكلم، ويحكمون فيما دل عليه كلامه من النص والعموم والظاهر، ولا بحث فيما انطوت عليه الضمائر، وأخفته السرائر، بل ذاك أمره إلى الله كما يعرفه ذوو العلم والبصائر"[٢٩].

قال الشيخ عبد الله الدويش –رحمه الله-: "ولعل قائل يقول: إن قصده حسن كـــذا وكذا. فيقال: ليس لنا إلا الظاهر، وهذا ظاهر كلامه"[٣٠].

وبهذا تبين لك –بارك الله فيك- أن كل إطلاق اشتمل على باطل رُد، فلا عبرة بقائله، ولا بمقصده.

لكن تبقى الوقفة الثانية في كيفية رد هذا المجمل، وهي مع شيخنا الحبيب طلعت زهران –حفظه الله وسدده-.

---

[٢٩] إتمام المنة ص: ٢٩، بواسطة تأملات في كتاب رفقا أهل السنة لمليحان العوني.

[٣٠] النقض الرشيد ص: ٢، بالواسطة السابقة.

الوقفة الثانية مع شيخنا الحبيب طلعت زهران -حفظه الله-.

انتشر -أيضا- في الأيام القليلة الماضية مقطعا لفضيلة الشيخ طلعت زهران -حفظه الله- فيه رد على الكلمة التي نشرت على الموقع الرسمي للشيخ هشام البيلي -وفقه الله-، وهذا أمر محمود لفضيلة الشيخ طلعت، فلابد من الرد على المخالفات وصيانة دين الله عز وجل من أي مخالفة ولو وقعت بحسن قصد، وهذا أمر أوجبه الله على عباده -كل بحسبه- وأثنى على فاعليه، والقائمين به قال الله عز وجل: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ آل عمران: ١٠٤.

وقال تعالى: ﴿ الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ ۗ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴾ الأحزاب: ٣٩.

غير أن المشكل في رد الشيخ -حفظه الله- أنه رد مجملا بمجمل، وكان ينبغي أن يكتفي برده إلى نصوص الكتاب والسنة وما ورد على ألسنة الأئمة، من غير زيادة على ذلك، وهو أسلم مسلك من مسالك الرد، بل أعلم المسالك وأحكمها.

فأما كلام الشيخ طلعت -حفظه الله- فقد قال: "ونحن مع جيشنا حتى لو لم يكن على شرعنا".

فما معنى لم يكن على شرعنا؟ هل معناه لم يكن مسلما؟ أم أمر بمخالفة؟ أم نصر غير شرعنا؟ أم ماذا؟.

وإن كنا نعرف مقصده وقد ضرب الأمثال لكن الحكم على اللفظ لا القصد!، فالمشكل في استخدام هذا الكلام المجمل، وهو مردود ولو في معرض الرد على المخالف كما سيأتيك من فعل السلف.

قال الشيخ بعد هذه الجملة: "لأننا لا ينبغي أن نترع يدا أبدا من بيعة ولا سمع ولا طاعة، أما إن أمرنا بمعصية فلا نفعل، هناك فرق بين أن تكون مع إمامك وبين أن تعصيه إن أمرك بمعصية أو منكر"

وهذا الكلام، ظاهر واضح فالشيخ يقصد أننا نلزم الجماعة ولو أمر الإمام بمعصية فلا نطيعه في هذه المعصية من غير مفارقة الجماعة، وهذا الكلام الواضح الظاهر مقبول لا غبار عليه، فكان حري بالشيخ أن يكتفي بهذا الكلام الواضح وأن يترك ما قبله من هذه الكلمة المجملة "نحن مع جيشنا حتى لو لم يكن على شرعنا"، حتى لو كان قصده رد المجمل الأول!، لا سيما وهذه الكلمة قد يحتج بها عليك من يحتج من العلمانيين، وسيتنكر من يستنكر من الحزبيين ونحن في غنا عن احتجاج هذا أو استنكار ذا.

فإن قال قائل: ما المشكل وقد ضرب الشيخ الأمثال التي توضح المقصود؟

أقول: المشكل في استخدام المجمل فإن استخدام المجمل ولو كان المقصد صحيحا فهو مرفوض، بل حتى في معرض الرد على المخالف مردود.

قال شيخ الإسلام –رحمه الله–: "فطريقة السلف والأئمة أنهم يراعون المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل. ويراعون أيضا الألفاظ الشرعية، فيعبرون بها ما وجدوا إلى ذلك سبيلا، ومن تكلم بما فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنة ردوا عليه. ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقا وباطلا نسبوه إلى البدعة أيضا، وقالوا: إنما قابل بدعة ببدعة ورد باطلا بباطل"[٣١].

وقال –رحمه الله–: "فالسلف والأئمة لم يكرهوا الكلام لمجرد ما فيه من الاصطلاحات المولدة كلفظ "الجوهر" و "العرض" و "الجسم" وغير ذلك، بل لأن المعاني التي يعبرون عنها بهذه العبارات فيها من الباطل المذموم في الأدلة والأحكام **ما يجب النهي عنه لاشتمال هذه الألفاظ على معان مجملة في النفي والإثبات**"[٣٢].

وإليك تطبيق ما ذكره شيخ الإسلام –عليه الرحمة–:

أولا: قال المروذي: كتبت إلى عبد الوهاب في أمر حسن بن خلف العكبري وقال: إنه تنزه عن ميراث أبيه، فقال رجل قدري: إن الله لم يجبر العباد على المعاصي. فردّ عليه أحمد

[٣١] درء تعارض العقل والنقل (١/١٤٥).

[٣٢] مجموع الفتاوى (٣/٣٠٧).

بن رجاء فقال: إن الله جبر العباد على ما أراد. **أراد بذلك إثبات القدر** فوضع أحمد بن علي كتاباً يحتج فيه، فأدخلته على أبي عبد الله، فأخبرته بالقصة فقال: ويضع كتاباً!! وأنكر عليهما جميعاً، على ابن رجاء حين قال: جبر العباد، وعلى القدري لّما قال: لم يجبر، وأنكر على أحمد بن علي بن رجاء في وضعه الكتاب واحتجاجه، وأمر بهجرانه لوضعه الكتاب، وقال لي: يجب على ابن رجاء أن يستغفر ربه لّما قال: جبر العباد. فقلت لأبي عبد الله: فما الجواب على المسألة؟ قال: "يضل الله من يشاء ويهدي من يشاء".

وقال المروذي في هذه المسألة أنه سمع أبا عبد الله لّما أنكر على الذي قال: لم يجبر، وعلى من ردّ الجبر، فقال أبو عبد الله: **كلما ابتدع رجل بدعة اتسعوا في جوابها**، وقال: يستغفر ربه الذي ردّ عليهم بمحدثة وأنكر على من ردّ بشيء من جنس الكلام، إذا لم يكن له فيها إمام مقدم".

وقال المروذي: فما كان بأسرع من أن قَدُمَ أحمد بن علي بن رجاء من عكبر، ومعه مشيخة وكتاب من أهل عكبر، فأدخل أحمد بن علي على أبي عبد الله فقال: يا أبا عبد الله هو ذا الكتاب ادفعه إلى أبي بكر حتى يقطعه، وأنا أقوم على منبر عكبر وأستغفر الله عز وجل. فقال أبو عبد الله لي: ينبغي أن تقبلوا منه فرجعوا إليه"[٣٣].

فتأمل –رحمك الله– كيف رد الإمام أحمد هذه الكلمة "جبر العباد" ولو كانت بقصد إثبات القدر، والرد على القدري المخالف؟!

وتأمل كيف رفض الإمام أحمد التوسع في رد الباطل، وأمر بالتزام نصوص الكتاب والسنة، والاقتصار عليها.

وتأمل فهل قبل الإمام أحمد مجمله وعذره بما علم من قصده الحسن ؟! أم زجره زجرا شديدا، وأمر بهجره و لم يقبل أن يرد بدعة ببدعة؟!.

ثانيا: قال الأمام أحمد في هشام بن عمار السلمي: "طياش خفيف".

---

[٣٣] السنة للخلال (٣/٥٥٢).

فقال الذهبي: "أمّا قول الإمام فيه طياش فلأنه بلغه عنه أنه قال في خطبته: "الحمد لله الذي تجلى لخلقه بخلقه" فهذه الكلمة لا ينبغي إطلاقها **وإن كان لها معنى صحيح** لكن يحتج بها الحلولي"[٣٤].

وفي ميزان الاعتدال أن المروذي سأل أبا عبد الله أحمد بن حنبل عن قول هشام بن عمار في خطبة كتابه: الحمد لله الذي تجلى لخلقه بخلقه.

فقال: هذا جهمي، الله تجلى للجبال يقول هو: تجلى لخلقه بخلقه! إن صلوا خلفه فليعيدوا صلاتهم"

قال الذهبي: "لقول هشام اعتبار ومساغ ولكن لا ينبغي إطلاق هذه العبارة المجملة"[٣٥].

فلم يحمل الإمام أحمد مجمله على المفصل من حاله و لم يقل الذهبي هذه كلمة مجملة تحمل على مفصله مما عرف من عادته أو من قصده الحسن!، و لم ينكر على الإمام أحمد!.

ثالثا: ما جاء عن الإمام أحمد رفضه الكلام المجمل الذي يحتمل حقا وباطلا في النفي والإثبات.

جاء رجل إلى أبي علي الحسين بن علي الكرابيسي فقال: ما تقول في القرآن؟، فقال حسين الكرابيسي: كلام الله غير مخلوق.

فقال له الرجل: فما تقول في لفظي بالقرآن؟، فقال له حسين: لفظك بالقرآن مخلوق.

فمضى الرجل إلى أبي عبد الله أحمد بن حنبل فعرفه أن حسينا قال له إن لفظه بالقرآن مخلوق، فأنكر ذلك وقال: هي بدعة.

فرجع الرجل إلى حسين الكرابيسي، فعرفه إنكار أبي عبد الله أحمد بن حنبل لذلك، وقوله هذا بدعة، فقال له حسين: تلفظك بالقرآن غير مخلوق.

---

[٣٤] سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٣١/١١).

[٣٥] ميزان الاعتدال (٣٠٤/٤).

فرجع إلى أحمد بن حنبل، فعرفه رجوع حسين وأنه قال: تلفظك بالقرآن غير مخلوق، فأنكر أحمد بن حنبل ذلك أيضا وقال: هذا أيضا بدعة.

فرجع الرجل إلى أبي علي حسين الكرابيسي فعرفه إنكار أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وقوله هذا أيضا بدعة، فقال حسين: أيش نعمل بهذا الصبي؛ إن قلنا: مخلوق، قال: بدعة، وإن قلنا: غير مخلوق. قال: بدعة؟

فبلغ ذلك أبا عبد الله فغضب له أصحابه فتكلموا في حسين"[٣٦].

والشاهد أن الإمام أحمد رفض القول "لفظي بالقرآن مخلوق" والقول "لفظي بالقرآن غير مخلوق" لأنهما لم يردا عن السلف ولما قد يكون وسيلة بعد لمخالفات كبيرة، وكذلك الحال في مسألتنا فكلمة "نحن مع .. ما دام مع .." أو "حتى لو لم يكن على .." كلام مجمل لم يرد عن السلف.

وهو ما قال فيه شيخ الإسلام: "يجب النهي عنه لاشتمال هذه الألفاظ على معان مجملة في النفي والإثبات"[٣٧].

رابعا: قال ابن حزم -عفا الله عنه-: "والكلام إذا أُجمل اندرج فيه تحسين القبيح وتقبيح الحسن ألا ترى لو أن قائلاً قال: إن فلاناً يطأ أخته! لفحش ذلك ولا ستقبحه كل سامع له حتى إذا فُسّر فقال: هي أخته في الإسلام ظهر فُحش هذا الإجمال وقبحه"[٣٨].

فتأمل في كلام ابن حزم "حتى إذا فُسّر فقال: هي أخته في الإسلام".

هل قال حملوا مجمله على مفصله؟! وقبلوا كلامه لما فسره ووضحه؟

أم قال: "ظهر فُحش هذا الإجمال وقبحه"؟! فلا يغني تفسير المجمل عن رده، بل يجب ترك استعماله والإقبال على الكلام الواضح البين، وفي التزام النصوص الشرعية وكلام السلف عصمة وغنية.

---

[٣٦] تاريخ بغداد (٨/٦٥).

[٣٧] مجموع الفتاوى (٣/٣٠٧).

[٣٨] الأخلاق والسير ص: (٨٦).

فما أحسن أن نقول: "نحن نلزم جماعة المسلمين ونسمع ونطيع لإمامها في غير معصية، ولا ننازع الأمر أهله".

قال العلامة ابن أبي العز الحنفي –رحمه الله-: "والتعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية النبوية الإلهية هو سبيل أهل السنة والجماعة"[٣٩].

قال شيخ الإسلام –رحمه الله-: "الواجب إطلاق العبارات الحسنة وهي المأثورة التي جاءت بها النصوص، والتفصيل في العبارات المجملة المشتبهة"[٤٠].

وقال الإمام ابن القيم –رحمه الله-: "فتولد من هجران ألفاظ النصوص والإقبال على الألفاظ الحادثة وتعليق الأحكام بها على الأمة من الفساد ما لا يعلمه إلا الله؛ فألفاظ النصوص عصمة، وحجة بريئة من الخطأ والتناقض والتعقيد والاضطراب"[٤١].

ولا ينبغي أن نرد مجملا بمجمل، ولا نتوسع في رد الباطل، والله المستعان.

وبعد:

علم الله لولا ما تعلمته من مشايخنا من وجوب الرد على كل مخالفة من غير مجاملة ودون مداهنة، كل حسب طاقته وقدرته وعلمه.

ولولا يقيني من حب الشيخ للنصيحة، وحرصه على الحق، وسعادته بمن يقدمه إليه ولو كان صغير السن أو حقير الشأن، لما أقدمت على هذا الرد.

ولولا علمي بتواضع الشيخ وانقياده للحق وإذعانه له –والله حسيبه- لما تكملت.

فإننا نرى من الشيخ عجبا ونلمس صدقا – والله أعلم بما في القلوب- في الحرص على الحق وسرعة الرجوع إليه متى ما ظهر له كأنه يذكرك بقول البقاعي –رحمه الله-: "والله الذي جلت قدرته وتعالت عظمته، لو أن لي سعة تقوم بما أريد لكنت أبذل مالا لمن

[٣٩] شرح العقيدة الطحاوية، ص: (٣٣).
[٤٠] مجموع الفتاوى (٨/٢٩٤).
[٤١] إعلام الموقعين (٤/١٧٠).

ينبهني على خطئي، فكلما نبهني أحد على خطأ أعطيته دينارا، ولقد نبهني غير واحد على أشياء في فأصلحتها، وكنت أدعو لهم، وأثني عليهم، وأقول لهم هذا الكلام ترغيبا في المعاودة إلى الانتقاد والاجتهاد في الإسعاف بذلك والإسعاد"[٤٢].

فنسأل الله أن يجعلنا جميعا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه

والله من وراء القصد، وهو حسيبنا، وهو الموفق والمستعان، وعليه التكلان.

وصل اللهم على محمد وعلى آله وصحبه وسلم

وكتب:

أبو زياد النوبي محمد بن محمود آل يعقوب

١١ شوال ١٤٣٤هـ الموافق بقدر الله
٢٠١٣/٨/١٨ من تاريخ النصارى.

[٤٢] مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السرور(١ / ١٠٤).